

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي

– دراسة ميدانية لشركتي SOMEDIAL و BATIMETAL –

The extent of Algerian economic companies' adherence to governance principles and its impact on the quality of accounting disclosure – A field study of the companies SOMEDIAL and BATIMETAL

أفروح صبرين¹، دراوسي مسعود²

¹ جامعة البليدة 2 (الجزائر)، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية،

etue.s.akezouh@univ-blida2.dz

² جامعة البليدة 2 (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية،

draouci2012@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025/12/ 01

تاريخ القبول: 2025/11/ 07

تاريخ الاستلام: 2025/07/12

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة التي أقرتها مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشركات الاقتصادية الجزائرية، مع التركيز على تحليل أثر ذلك التطبيق على جودة الإفصاح المحاسبي ضمن تقاريرها المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إعداد استبيان إلكتروني باستخدام أداة Google Forms، وجرى توزيعه على عينة من شركتي Somedial و Batimetal الكائنين في وادي السمار بالجزائر. وبعد تحليل البيانات المستخلصة من الاستبيان، أظهرت النتائج أن نسبة معتبرة من المجيبين يمتلكون إدراكا ومعرفة وافية بأهمية ترسيخ مبادئ الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، ولاسيما في ضوء ما تبين من أثر إيجابي لتطبيق تلك المبادئ على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي. **كلمات مفتاحية:** حوكمة الشركات، مبادئ الحوكمة، الإفصاح المحاسبي، الشركات الاقتصادية الجزائرية.

Abstract:

This study seeks to investigate the extent to which the principles of governance, as endorsed by the G20 and the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), are applied in Algerian economic enterprises, with a particular focus on analyzing the impact of such application on the quality of accounting disclosure within their financial reports.

To achieve the study's objectives, an electronic questionnaire was developed using the Google Forms tool and distributed to a sample drawn from two companies, Somedial and Batimetal, located in Oued Smar, Algeria. After analyzing the data collected from the questionnaire, the results revealed that a significant proportion of respondents possess a sound awareness and understanding of the importance of embedding governance principles within the Algerian business environment—especially in light of the demonstrated positive effect of implementing these principles on enhancing the quality of accounting disclosure.

Keywords: Corporate governance, governance principles, accounting disclosure, Algerian economic companies.

Jel Classification Codes: G3 , G380, M49, G39.

1. مقدمة:

إن السبب الرئيسي لجاء الانهيارات والأزمات المالية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة من القرن الماضي كانهيار شركة **Worldcom** الأمريكية وشركة **Enron** للطاقة سنة 2002 والأزمة المالية العالمية سنة 2008، هو ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية بالدرجة الأولى وعدم إظهار المعلومات المالية بصورة حقيقية ومعبرة لمستخدميها.

هذا ما دفع بالهيئات والمنظمات الدولية إلى تسليط الضوء على ضرورة وجود آليات ومبادئ فعالة تضمن الشفافية والمساءلة وتدعم مبدأ الإفصاح في الشركة تحت مفهوم الحوكمة أو الحكم الرشيد، خاصة بعد تفشي حالات الفساد المالي والإداري وفقدان الثقة والمصداقية في التقارير المفصح عنها. حيث تعتبر حوكمة الشركات بمثابة صمام الأمان ضد الانحرافات أو الممارسات المحاسبية غير السليمة.

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية-

ومما لا شك فيه أن ما حدث للعديد من الدول الغربية الكبرى يمكن أن يصيب سائر البلدان في العالم، والجزائر كغيرها من الدول، لم تكن بعيدة عن مواكبة التغيرات التي فرضتها الهيئات والمنظمات الدولية، حيث أبدت اهتمامها بمحاولة إرساء مبادئ الحوكمة في مؤسساتها الاقتصادية منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي. حيث تم إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009 الذي يعتبر أول خطوة عملية تقوم بها الجزائر لفهم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات.

وانطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تلتزم الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وما تأثير هذا الالتزام على جودة الإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية؟

ولمعالجة إشكالية الدراسة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات بالشركات الاقتصادية محل الدراسة ؟
- هل هناك تطبيق لمبدأ الإفصاح بالشركات الاقتصادية محل الدراسة؟

الفرضيات:

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول الدراسة وأملا في تحقيق أهدافها، يمكننا صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- لتطبيق مبادئ الحوكمة أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة.
- وبالإضافة إلى الفرضية الرئيسية، يمكننا صياغة فرضيتين فرعيتين والتي سوف ننطلق منهما:
- هناك أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات بالشركات الاقتصادية محل الدراسة.
 - يوجد تطبيق لمبدأ الإفصاح بالشركات الاقتصادية محل الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات من عدة أوجه وذكر أهم مبادئها.
- إبراز الإطار النظري للإفصاح المحاسبي وإظهار مختلف أشكاله ومقوماته الأساسية.

- معرفة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية محل الدراسة وإبراز أثر تطبيقها على جودة الإفصاح المحاسبي.

منهجية الدراسة: بغية تحقيق أهداف الدراسة النظرية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يسمح بشرح وتحليل مبادئ حوكمة الشركات التي نصت عليها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من جهة، بالإضافة إلى عرض مختصر للإطار النظري للإفصاح المحاسبي وأهم الركائز التي يقوم عليها. أما في الجانب التطبيقي، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **spss** نسخة 26 في التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة واختبار فرضيات الدراسة.

2. مفاهيم حول حوكمة الشركات:

تعود البوادر الأولى لمصطلح الحوكمة إلى عام 1772م عندما تطرق آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" إلى قضية فصل الملكية عن الإدارة. ثم توالى بعده العديد من النظريات الاقتصادية واختلفت باختلاف أوجه نظر الباحثين في الموضوع.

1.2 مفهوم حوكمة الشركات:

حظي مصطلح حوكمة الشركات بعدة تعاريف من قبل الخبراء والمختصين في الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذا الهيئات والمؤسسات الدولية. ومن أهم هذه التعاريف نجد:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD :

" تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما توفر حوكمة الشركات أيضا آلية يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة، وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء " (www.oecd.org).

كما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن إطار حوكمة الشركات ينبغي أن يكفل الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة، بما في ذلك أوضاعها المالية وأدائها وملكيته ونظام حوكمتها (Murat Colak and Mert , 2025, p :06).

Sarioglu.

- تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC :

" حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والسيطرة عليها "(حسين عبد الجليل آل غزوي، وليد ناجي الحياي، 2015، ص24).

وفي عام 2023، وضعت مؤسسة التمويل الدولية نهجًا جديدًا لحوكمة الشركات يهدف إلى إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بفعالية أكبر، بما يعزز من مساءلة واستدامة أنشطة القطاع الخاص. ويعتمد هذا التحديث بشكل رئيسي على مصفوفة تقدم حوكمة الشركات، وهي أداة تقييم تركز على ستة معايير رئيسية: الالتزام بإدارة الشركات، والالتزام بتركيبة وأداء مجلس الإدارة، وبيئة الرقابة الداخلية، والإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين من الأقلية، وحوكمة مشاركة أصحاب المصلحة.

(www.ifc.org)

بناءً على ما سبق، نرى بأن حوكمة الشركات تشمل مجموعة من القواعد والآليات في مجال توجيه ورقابة أداء المؤسسات، كما تهدف لحماية العلاقة بين كل من الإدارة ومجلس الإدارة ومختلف المساهمين وأصحاب المصالح.

إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في المؤسسة يمكنها من تحقيق أفضل أداء تنافسي وسط بيئتها الاقتصادية بالدرجة الأولى، كما تتمتع المؤسسة بمجموعة من المميزات كالتالي: (عز الدين عطية، 2018/2019، ص10)

- الشركات التي تطبق الحوكمة يسيرها مدراء ذوي كفاءة وتتميز بالشفافية، ما يؤدي بها إلى تحقيق النزاهة وتعزيز ثقة المستثمرين وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي للشركة.
- الرفع من جودة الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مواجهة الفساد داخل المؤسسة ومحاربة جميع أشكال التدليس والاحتيال.
- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
- دعم الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي مما يخلق فرص عمل جديدة.
- التقليل من أشكال الوساطة واستغلال السلطة لمصالحها الخاصة.
- احترام القواعد واللوائح والتشريعات التي تسنها الدولة.

2.2 مبادئ حوكمة الشركات:

يتمثل نظام حوكمة الشركات في كيفية إدارة الشركات والتحكم فيها في ظل آليات مختلفة فيما يتعلق بمختلف أصحاب المصالح. وسوف نتطرق في هذا العنصر إلى أهم المبادئ التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها الهيئة الأولى التي قامت بإصدار هذه المبادئ عام 1999، وقد أجريت عليها عدة تعديلات منذ ذلك الوقت، وقد كان آخر تعديل لهذه المبادئ من قبل مجموعة العشرين G20 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 2023/2021 كالتالي: www.oecd-library.org

- ضمان أساس لإطار فعال لإدارة الشركة:

وذلك من خلال وجود إطار قانوني وتشريعي واضح كأساس لحوكمة الشركات، بحيث يعزز الشفافية وكفاءة الأسواق، ويُحدد بوضوح مسؤوليات الجهات التنظيمية والتنفيذية والرقابية.

- حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم ووظائف الملكية الرئيسية:

يجب أن يضمن نظام حوكمة الشركات داخل المؤسسة حماية حقوق المساهمين، خاصة حقهم في التصويت، حضور اجتماعات مجلس الإدارة، المشاركة في اتخاذ القرارات، والمساهمة في ترشيح وانتخاب أعضاء المجلس. بالإضافة إلى ضرورة معاملة جميع المساهمين بعدالة، بما في ذلك صغار المساهمين والأجانب، مع ضمان حقهم في الحصول على تعويض فعلي عند انتهاك حقوقهم.

- المستثمرون المؤسسيون وأسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون:

ينبغي أن يحقق إطار إدارة الشركات حوافز عادلة ويدعم الحوكمة الرشيدة، مع إلزام المستثمرين المؤسسيين بالإفصاح عن سياساتهم في الحوكمة وطرق إدارة تضارب المصالح لضمان ممارسة عادلة وشفافة لحقوقهم الاستثمارية.

- الإفصاح والشفافية:

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية-
يُعد الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، إذ يجب أن تعكس القوائم المالية بصورة دقيقة الوضع الحقيقي للشركة. كما يشدد هذا المبدأ على أهمية التزام الشركات بنشر بياناتها المالية بانتظام، بما يسهم في تعزيز التواصل مع أصحاب المصالح وتقليل التكاليف المرتبطة بذلك.

- مسؤوليات مجلس الإدارة:

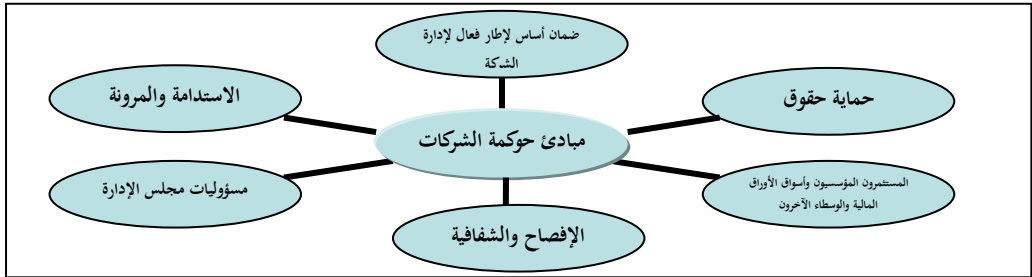
يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات توجيه الشركة استراتيجيًا، وضمان الرقابة الفعّالة على أداء الإدارة من قِبل مجلس الإدارة، مع تعزيز مساءلة المجلس أمام الشركة والمساهمين. كما ينبغي أخذ مصالح أصحاب المصلحة بعين الاعتبار، والالتزام مجلس الإدارة بمبدأ العدالة في معاملة جميع المساهمين. إضافةً إلى ذلك، يتعيّن على المجلس مراجعة وتقييم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة دورية لضمان فعاليتها.

- الاستدامة والمرونة:

يُفترض أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحوافز المناسبة للشركات ومستثمريها لاتخاذ قرارات مسؤولة وإدارة المخاطر بما يعزز من استدامة الشركة ومرونتها. وللمرة الأولى، التزمت الدول بالتحول نحو اقتصاد مستدام ومرن منخفض الكربون، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. كما يتم تشجيع الشركات على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وتوضيح مسؤوليات مجالس الإدارة في هذا المجال، مع التوصية بتعزيز الحوار بين الشركات ومساهميها وأصحاب المصلحة بشأن قضايا الاستدامة.

ويمكن تلخيص مبادئ مجموعة العشرين G20 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مبادئ حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

على العموم، توفر هذه المبادئ إطارًا عالميًا للأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية المتعلقة بحوكمة الشركات. وتشمل المراجعات الجديدة إرشادات محدثة حول حقوق المساهمين، ودور المستثمرين المؤسسيين، ومتطلبات الإفصاح والشفافية للشركات، ومسؤوليات مجالس الإدارة. ولأول مرة، تتناول المبادئ موضوع الاستدامة والمرونة، بهدف مساعدة الشركات على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ وغيرها من مخاطر الاستدامة. OECD (2023), G20/OECD Principles of Corporate Governance 2023,

OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/ed750b30-en>

2-3- الحوكمة الرقمية:

شهد مجال حوكمة الشركات، كغيره من المجالات، طفرة رقمية كبيرة نتيجة لجائحة كوفيد-19. ويُعدّ توفير الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات مسارًا متواصلًا يتسم بتأثيراته التحويلية وتحدياته المتجددة. إن الالتزام بمبادئ الحوكمة المسؤولة واعتماد نهج استباقي في مواجهة التحديات الناشئة يُعدّان عنصرتين أساسيتين لتعزيز ممارسات الشركات المستدامة والفعالة. وقد أسهم دمج الذكاء الاصطناعي في هذا السياق في تدشين مرحلة جديدة من التطور، انعكست على عمليات صنع القرار، والعلاقات مع أصحاب المصلحة، وكذلك على الجوانب الأخلاقية المرتبطة بإدارة الشركات. (Gokturk Kalkan, 2024, p22).

سنحاول من خلال هذا العنصر توضيح نقاط التقاطع بين الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات، من خلال استخلاص أبرز الجوانب التي تبرز تأثير الذكاء الاصطناعي على ممارسات الحوكمة كالتالي:

- يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز أمان ودقة العمليات المحاسبية من خلال تقليل الأخطاء والتحيز، مما يزيد موثوقية البيانات المالية ويدعم التزام الشركات بمعايير الشفافية والحوكمة الصارمة.
- يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز صنع القرار الاستراتيجي عبر تحليل كميات كبيرة من البيانات المعقدة، مما يدعم المجالس في تحسين الشفافية ودقة التقييم وتوسيع نطاق البدائل المتاحة أمام المديرين التنفيذيين.

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية -

- يعزز الذكاء الاصطناعي كفاءة وجودة عمليات التدقيق عبر رفع إنتاجية المدققين وتقليل الأخطاء البشرية، مما يضمن الامتثال والشفافية ويعزز ثقة أصحاب المصلحة والمستثمرين.

- يعزز الذكاء الاصطناعي مرونة الشركات عبر تمكينها من التنبؤ بالمتغيرات المفاجئة والتكيف معها بفعالية، مما يساعد صناع القرار على إدارة عدم اليقين والتعامل بكفاءة مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية.

- يقلل الذكاء الاصطناعي من تباين المعلومات بين أصحاب المصلحة من خلال توفير بيانات موثوقة ومحدثة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر استنارة. (Brahim Ouabouch, Taoufiq Yahyaoui , 2025, p54,55)

رغم الفوائد المتعددة للذكاء الاصطناعي في تعزيز نظام الحوكمة داخل الشركات، إلا أن إدماجه لا يخلو من المخاطر، مثل انتهاك الخصوصية، وسوء استخدام البيانات الشخصية، والتمييز الناتج عن التحيز. ومن منظور الحوكمة، يبرز دور مجلس الإدارة كأمر بالغ الأهمية في إدارة هذه المخاطر، حيث ينص المبدأ الخامس من مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أن المهام الرئيسية للمجلس تشمل وضع سياسات لإدارة المخاطر وضمان نزاهة أنظمة المحاسبة والتقارير المالية للشركة. (Carl Magnus Magnusson, 2022, p13,14)

3. الإطار النظري للإفصاح المحاسبي:

لقد أصبح موضوع الإفصاح المحاسبي أمرا حتميا وضروريا في مجال المحاسبة خاصة بعد التقدم الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، وبعد حدوث الأزمات المالية العالمية وسقوط العديد من كبريات الشركات مثل شركة Enron الأمريكية، حيث تلقى هذا الموضوع اهتماما كبيرا من طرف دول العالم نظرا لتأثيره المباشر على جودة التقارير المالية المنشورة.

في هذا العنصر، سوف نعرض مفهوم الإفصاح المحاسبي، أنواعه، ومقوماته الأساسية.

1.3 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

بعد استقراء الفكر المحاسبي لموضوع الإفصاح، يتضح لنا تعدد التعريفات التي تناولته بسبب اختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين في الموضوع. وسنقوم بتقديم مجموعة من التعاريف كالتالي:

التعريف الأول: الإفصاح المحاسبي هو عملية عرض المعلومات والبيانات بطريقة موثوقة ودقيقة ومناسبة لمساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات (عبد الرحيم قدومي، 2013، ص295).

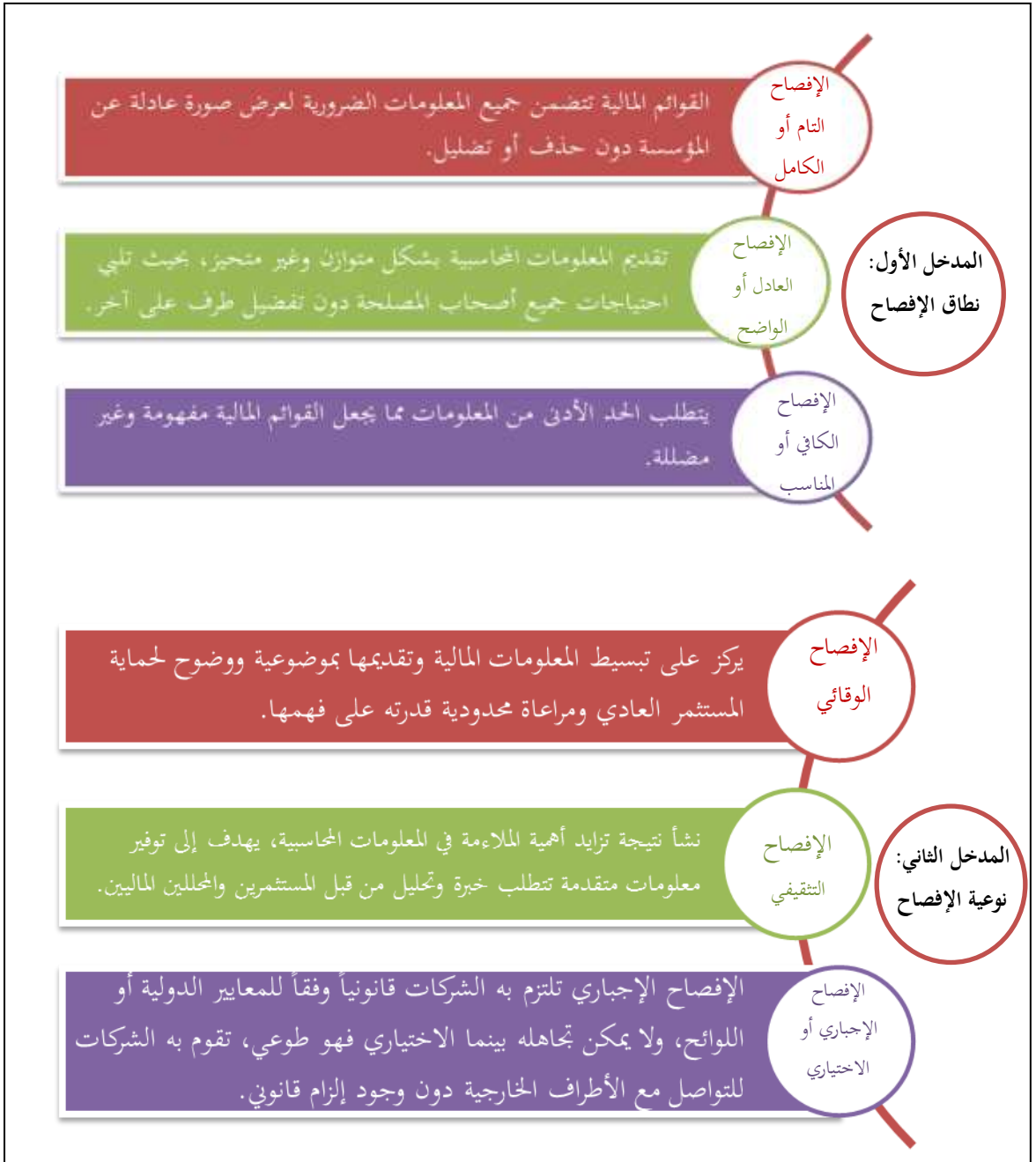
التعريف الثاني: الإفصاح المحاسبي هو عملية تحويل المعلومات الداخلية، المملوكة لإدارة المؤسسة وغير المتاحة للجمهور، إلى معلومات خارجية (سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، زرقون محمد، 2022، ص159).

التعريف الثالث: الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية والهوامش والملاحق في الوقت المناسب، مما يضمن ألا تكون القوائم المالية مضللة، وأن تكون مفيدة للمستخدمين الخارجيين الذين لا يمكنهم الوصول إلى دفاتر الشركة وسجلاتها (زغدار أحمد، سفير محمد، 2010/2009، ص84).

2.3 أنواع الإفصاح المحاسبي:

لا يعتمد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة القارئ فحسب، بل يعتمد أيضا على مستوى الإفصاح المطلوب، حيث ميز الباحثون بين نهجين أساسيين لتحديد مستويات الإفصاح المحاسبي والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أنواع الإفصاح المحاسبي



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من عدة مصادر.

إلى جانب أنواع الإفصاح المذكورة سابقاً، وبسبب التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية، برز مفهوم جديد يعكس الرؤية المعاصرة للإفصاح المحاسبي، وهو الإفصاح الإلكتروني. ويشمل هذا النوع كل ما يتعلق بعرض القوائم المالية وإيضاحاتها المرفقة، بالإضافة إلى المعلومات المرتبطة بها، على شبكة إلكترونية متاحة للمستخدمين. (سيد محمد، 2022، ص29)

3-3- مقومات الإفصاح المحاسبي:

من المفيد جداً التعرف على مجموعة العوامل أو المتغيرات التي يتركز عليها موضوع الإفصاح والتي أشار إليها العديد من الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة، وهي ملخصة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مقومات الإفصاح المحاسبي



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من عدة مصادر.

4. انعكاس تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي:

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية-

يعتبر الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية من المبادئ الجوهرية التي تركز عليها حوكمة الشركات. ومن جهة أخرى فإن التقيد بمبادئ الحوكمة وتطبيقها بشكل صحيح يعد مفتاح جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية.

يشكل الإفصاح المحاسبي أداة قوية وفعالة لتمكين المساهمين والمستثمرين من حماية حقوقهم وممارستها بشكل مدروس، حيث أنه يساعدهم في الحصول على المعلومات اللازمة في التوقيت المناسب، ويساهم ذلك أيضا في استقطاب رؤوس الأموال وتعزيز الثقة والمصداقية في الأسواق المالية. والجدير بالذكر أن الدافع الأساسي لإرساء قواعد الحوكمة هو استعادة الثقة بين المتعاملين في الأسواق المالية التي تزعزعت بسبب الانهيارات والأزمات المالية التي أصابت العديد من البلدان. وبالمقابل، فإن نقص الإفصاح وتأخر المعلومات المحاسبية في الوصول لمستخدميها، بالإضافة إلى مختلف أنواع التحايل والتلاعبات المحاسبية هي من عوامل تقليل النزاهة والشفافية في الأسواق المالية، وهذا ما يتعارض مع قواعد حوكمة الشركات.

ويمكن القول أن وجود نظام إفصاح محاسبي فعال وقوي يساهم في التقليل من تضارب المصالح الداخلية للشركة، عن طريق الإشراف والرقابة وتحديد المسؤوليات، والتي تعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة (ضويني حمزة، 2014، ص98).

من جهة أخرى، يُعدّ الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية في نظام حوكمة الشركات، إذ يزوّد أصحاب المصلحة بالمعلومات الجوهرية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أو تعاقدية مبنية على أسس سليمة. فمن خلال عرض البيانات المالية والإيضاحات المرافقة وتقارير الإدارة والتحليلات المرتبطة بها، تتيح الشركات للمستثمرين تقييم أوضاعها المالية وأدائها الحالي وآفاقها المستقبلية. وتسهم التقارير المالية التي تتسم بالشفافية في تعزيز ثقة المستثمرين، وتحسين كفاءة الأسواق، ودعم عملية تكوين رأس المال.

(Hind Mansour Al-Balawi, 2025, p62)

كما أنّ تطبيق آليات الحوكمة الفعّالة يُعزز من مستوى الشفافية والدقة والمصداقية في المعلومات المالية، إذ يساهم استقلال مجلس الإدارة، وهيكل الأجور، ونظم الحوافز للإدارة العليا في ضمان جودة الإفصاح المحاسبي والحفاظ على استقرار الأسواق. (Shutong Liu, 2023, p133)

5. الجانب التطبيقي:

حاولنا من خلال هذا المحور إعطاء مصداقية لنتائج الدراسة النظرية، حيث قمنا بدراسة ميدانية على مستوى بعض الشركات الجزائرية والمتمثلة في: شركة SOMEDIAL وهي إحدى شركات الصناعة

الصيدلانية وتعتبر فرع من فروع مجمع صيدال، بالإضافة إلى شركة BATIMETAL وهي شركة متخصصة في الإنشاءات المعدنية الوطنية.

5-1- مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة عينة من الشركات الاقتصادية الجزائرية التي أمكن التنقل إليها والحصول على أرقام هواتفها وعناوينها الالكترونية. وقد تم اختيار الشركتين بمجالات متنوعة للتعبير بشكل حقيقي عن الوضع الساري في الشركات الاقتصادية الجزائرية.

وقد تمثل مجتمع الدراسة في رؤساء أقسام المحاسبة والمحاسبين والموظفين بقسم المحاسبة والمالية في كل من شركة SOMEDIAL، و BATIMETAL بواد السمار على مستوى ولاية الجزائر، وذلك عن طريق إعداد استبيان الكتروني عبر google forms لتسهيل العملية، حيث بلغ مجموع الاستثمارات القابلة للدراسة والتحليل 67 استثمارة.

2-5- أداة الدراسة:

لقد تم صياغة الاستبيان بالاعتماد على الجزء النظري لهذه الدراسة بهدف جمع البيانات الأولية اللازمة، ثم قسم وفق ثلاثة أقسام:

الخصائص الديمغرافية: عبارة عن خصائص مستقلة عن عينة الدراسة، تتعلق بالنوع الاجتماعي، عدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي؛

القسم الأول: خصص لمبادئ حوكمة الشركات التي نصت عليها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ويتكون من 13 فقرة؛

القسم الثاني: يتناول أسئلة تتعلق بالإفصاح المحاسبي وأهم الركائز التي يقوم عليها، ويتكون من 09 فقرات.

وبعد صياغة استمارة الاستبيان تم تحكيمه من طرف المشرف والمشرف المساعد وكذا مجموعة من الأساتذة المختصين في المجال.

3-5- الأساليب الإحصائية:

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية -
تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي Likert Scale الذي يعتبر مقياساً فئوياً مكون من خمس درجات لتعيين درجة اتفاق أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبيان، ثم تحويلها إلى معطيات كمية قابلة للقياس إحصائياً حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مقياس الإجابات "ليكارت الخماسي"

مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مقياس ليكارت.

لتحديد فئات الاستبيان، نقوم بحساب المدى والذي يساوي أعلى قيمة في المقياس ناقص أقل قيمة أي
(4 = 1-5)

ثم نقوم بحساب طول الفئة بقسمة قيمة المدى على عدد درجات سلم ليكارت أي (0,8 = 5/4)،
وعليه تكون فئات الاستبيان كالتالي:

الجدول رقم (02): تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح

الاتجاه العام	مجال المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة (منخفض جدا)	{ 1,80 - 1 }
غير موافق (منخفض)	{ 2,60 - 1,81 }
محايد (متوسط)	{ 3,40 - 2,61 }
موافق (مرتفع)	{ 4,20 - 3,41 }
موافق بشدة (مرتفع جدا)	{ 5 - 4,21 }

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مقياس ليكارت.

1-3-5- اختبار ثبات الاستبيان:

من أجل اختبار صدق وثبات الاستبيان، تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ والذي تتراوح قيمته بين 0 و 1، فكلما اقتربت القيمة من 1 دل ذلك على ثبات الاستبيان، وهذا ما تم الوصول إليه فعلا حيث أن قيمة ألفا كرونباخ كانت أعلى من 60 % وهي النسبة المقبولة إحصائياً. ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): معامل الثبات "ألفا كرونباخ"

رقم المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
01	مبادئ حوكمة الشركات	13	0,817

02	الإفصاح المحاسبي	09	0,717
	الاستبيان ككل	22	0,865

(ملاحظة: جميع الجداول المدرجة في الدراسة الاحصائية تم إعدادها اعتمادا على مخرجات برنامج spss22).

نلاحظ من خلال الجدول، أن قيمة معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بلغت 86,5%، وهي قيمة جيدة جدا تدل على وجود ثبات كبير بين فقرات الاستبيان ويمكن اعتماده لغرض الدراسة.

2-3-5- خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة تبعا للمتغيرات الشخصية

النسبة %	التكرار	المستوى	
61,2	41	ذكر	الجنس
38,8	26	أنثى	
100	67	المجموع	
6,0	04	بكالوريا	المؤهل العلمي
71,6	48	دراسات عليا	
22,4	15	شهادة أخرى	
100	67	المجموع	
17,9	12	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
9,0	06	من 5 إلى 10 سنوات	
73,1	49	10 سنوات فأكثر	
100	100	المجموع	

انطلاقا من الجدول رقم (04) نلاحظ مايلي:

- بلغ عدد الذكور في العينة (41) بنسبة مئوية (61,2%)، بينما عدد الإناث فكان (26) بنسبة مئوية (38,8%)؛
- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المؤهل العلمي (71,6%) للمؤهل 'دراسات عليا'، بينما أدنى نسبة مئوية سجلت للحاصلين على شهادة بكالوريا وقدرت ب(06%)، وبينهما سجلت نسبة (22,4%) للحاصلين على شهادات أخرى؛

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية -

- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع الأفراد حسب متغير الخبرة العلمية (73,1%) للخبرة 'أكثر من 10 سنوات'، بينما بلغت أدنى نسبة (09%) للخبرة 'ما بين 5 و 10 سنوات'، في حين الخبرة العلمية التي تقل عن 5 سنوات فقد بلغت نسبتها (17,9%).

3-3-5- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

- اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من التوزيع الطبيعي (Normality) لأبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، تم استخدام اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov) حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول:

الجدول رقم (05) : اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع

الطبيعي

القسم	قيمة (One Sample Kolmogorov-Smirnov)	الدلالة الإحصائية
مبادئ حوكمة الشركات	0,089	0,2
الإفصاح المحاسبي	0,094	0,2

يظهر من الجدول رقم (05) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية لاختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov) لفقرات المتغير المستقل والمتغير التابع كانت غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,2 وهي أكبر من 0,05، مما يدل على أن جميع فقرات المتغير المستقل والمتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

- تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة للقسم الأول المتعلق بالفرضية الأولى وهي "هناك أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة":

الجدول رقم (06): اتجاه إجابات أفراد العينة للقسم الأول الخاص بمبادئ حوكمة

الشركات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
س1	يتمتع إطار حوكمة الشركات داخل المؤسسة بالفعالية والمرونة الكافية.	3,67	0,73	موافق

أفروح صبرين، دراوسي مسعود

س2	تحافظ الشركة على توزيع المهام بين مختلف الجهات المسؤولة.	4,07	0,73	موافق
س3	تنفذ الشركة القوانين واللوائح الخاصة بالعمل بطريقة صحيحة وفعالة.	3,93	0,64	موافق
س4	تضمن إدارة الشركة حماية وحفظ كافة حقوق المساهمين وواجباتهم.	4,03	0,58	موافق
س5	يتمتع المساهمون بحق المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة وإبداء رأيهم.	3,97	0,75	موافق
س6	تسهر إدارة الشركة على معاملة المساهمين بطريقة عادلة.	3,91	0,62	موافق
س7	يتمتع المساهمون في الشركة بحق التعويض في حالة انتهاك لحقوقهم.	3,84	0,75	موافق
س8	يتم تشجيع التعاون الفعال بين أصحاب المصالح (مستهلكين، موردين، جهات حكومية، البنك، مصلحة الضرائب) ومجلس الإدارة.	3,91	0,67	موافق
س9	تلتزم الشركة بنشر القوائم المالية على موقعها الرسمي.	3,50	1,04	موافق
س10	تساهم الشركة في تطوير الإفصاح عن طريق نشر القوائم المالية مما يدعم عنصر الشفافية والنزاهة والوضوح.	3,67	0,93	موافق
س11	تتوقع الشركة وجود مجلس إدارة قوي وفعال، ينفذ مسؤولياته من إشراف ورقابة ورسم الأهداف الاستراتيجية للشركة.	3,89	0,83	موافق
س12	يعمل مجلس الإدارة وفق خطة استراتيجية شاملة.	3,85	0,71	موافق
س13	يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بموافقة المساهمين.	3,77	0,76	موافق
	جميع فقرات القسم الأول	3,84	0,46	موافق

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع فقرات القسم الأول تتمركز حول الموافقة ، وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للقسم 3,84 والذي يندرج ضمن الفئة "موافق" من مقياس ليكرت الخماسي وانحراف معياري 0,46 وهذا ما يؤكد أن أفراد العينة يوافقون على فقرات القسم الأول.

وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي تنص على أن " هناك أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".

- تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة للقسم الثاني المتعلق بالفرضية الثانية وهي " يوجد تطبيق لمبدأ الإفصاح بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ":

الجدول رقم (07): اتجاه إجابات أفراد العينة للقسم الثاني الخاص بالإفصاح المحاسبي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
س14	مبدأ الإفصاح المحاسبي واضح، مطبق، سهل ومتاح لجميع الأطراف	3,94	0,68	موافق
س15	عملية الإفصاح في الشركة متاحة وسهلة الوصول إليها من طرف أصحاب المصالح	3,61	0,82	موافق
س16	تقوم إدارة الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية	3,18	0,98	محايد

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية-

	الداخلية والخارجية			
س17	تملك الشركة موقعا الكترونيا، يتم النشر فيه بصفة دورية، منتظمة، ومستمرة	3,77	0,87	موافق
س18	تحتاج الإدارة للموازنة بين تقديم التقارير لمستخدميها في الوقت المناسب، وتوفير المعلومة المحاسبية الموثوقة	3,89	0,50	موافق
س19	تعمل الشركة على تقديم المعلومات المالية بطريقة مبسطة وغير مضللة لمستخدميها	3,83	0,60	موافق
س20	تمتاز المعلومات المفصح عنها بالشركة بالمصداقية والشمول والدقة	3,94	0,68	موافق
س21	كمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها ترفع من ثقة المتعاملين مع الشركة	4,12	0,54	موافق
س22	يتم الحصول على المعلومات اللازمة في التوقيت المناسب من طرف أصحاب المصالح	3,86	0,70	موافق
	جميع فقرات القسم الثاني	3,79	0,39	موافق

نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة على كل فقرات القسم الثاني إلا الفقرة "س16" المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة فكان الاتجاه العام لإجابات الأفراد 'محايد' بمتوسط حسابي 3,18 وانحراف معياري 0,98.

وقد بلغ المتوسط الحسابي للقسم الثاني ككل 3,79 وهو يندرج ضمن الفئة "موافق" حسب مقياس ليكارت الخماسي، وانحراف معياري 0,39 وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتتركزها حول نفس الإجابة "موافق" مايدل على رضا أفراد العينة على فقرات القسم الثاني. وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على أن "يوجد تطبيق لمبدأ الإفصاح بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".

- النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية:

الفرضية الرئيسية: والتي تنص على أن لتطبيق مبادئ الحوكمة أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات محل الدراسة، وبما أن توزيع أفراد العينة طبيعي فإننا نلجأ لتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط Pearson، والنتائج موضحة في الجدول رقم (08):

الجدول رقم (08): نتائج تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط

R	R square	F	الدلالة الإحصائية
0,618	% 38,2	39,566	0,000

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح لنا أن:

- يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0,618$ وهي قيمة دالة إحصائياً، تدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة الإفصاح المحاسبي.
- بلغ معامل التحديد $R^2 = 38,2\%$ مما يعني أن $38,2\%$ من العوامل التي تؤثر في جودة الإفصاح المحاسبي سببها هو تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب $61,8\%$ تعود لعوامل أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، وقد تكون عوامل داخلية خاصة بالشركة (حجم الشركة مثلاً، هيكل الملكية، سياسة الإدارة) أو عوامل خارجية (قوانين البلد والمعايير المحاسبية، متطلبات السوق، المنافسة، الاستقرار السياسي).
- بلغت قيمة $F = 39,566$ وهي أكبر من F الجدولية وبمستوى دلالة $0,000$ ، وهو أقل من مستوى المعنوية $0,05$ وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية أي أن لتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة، أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الإفصاح المحاسبي لتقاريرها المالية.

6- الخاتمة:

- من خلال الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- أظهرت الدراسة أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات القسم الأول المتضمن لمبادئ الحوكمة تتمركز حول الموافقة، مما يدل على وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وأن نسبة كبيرة من المحييين لديهم معرفة جيدة بأهمية نظام حوكمة الشركات داخل المؤسسة.
 - أثبتت الدراسة كذلك، أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات القسم الثاني المتعلق بالإفصاح المحاسبي تتمركز حول الموافقة، مما يؤكد على أن المؤسسات محل الدراسة حريصة على تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل جيد، وتوفير الوثائق اللازمة التي يجب أن يطلع عليها أصحاب المصالح في الوقت المناسب.
 - هناك علاقة طردية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والإفصاح المحاسبي، مما يدل على أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يعزز من جودة الإفصاح المحاسبي لتقاريرها المالية.

انطلاقاً مما سبق، يمكننا طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات كالاتي:

- توفير بيئة ملائمة تتيح الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في نشر القوائم المالية للشركات قيد الدراسة، من خلال تعزيز استخدام تقنيات الإفصاح الشفاف، وعلى رأسها تقنية البلوك تشين (Blockchain)، بما يساهم في رفع مستوى الصدق والشفافية في عرض الأوضاع المالية ونتائج أعمال الشركة، ويعزز ثقة المستثمرين وشعورهم بالأمان عند استثمار أموالهم فيها، فضلاً عن مساعدة أصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر دقة وموضوعية.
 - إنشاء منصة إلكترونية مخصصة لمراقبة وتقييم ممارسات الحوكمة داخل الشركات الاقتصادية الجزائرية، تُمكن الجهات الرقابية من متابعة مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة بشفافية وكفاءة، وتساهم في تعزيز الثقة والمساءلة داخل بيئة الأعمال.
 - ضرورة إنشاء مؤشر وطني جزائري لقياس جودة الحوكمة والإفصاح المحاسبي في الشركات، وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، باعتباره خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في السوق الجزائرية.
 - كما يمكننا طرح مجموعة من الدراسات المستقبلية التي تركز على تعميق أكثر لفهم العلاقة بين الحوكمة وجودة الإفصاح المحاسبي كالتالي:
 - مقارنة العلاقة بين الحوكمة وجودة الإفصاح في الشركات الجزائرية والشركات في دول مجاورة (مثل تونس والمغرب)؛
 - دراسة أثر تطبيق تقنيات حديثة مثل البلوك تشين (Blockchain) على تعزيز جودة الإفصاح؛
 - تحليل العلاقة بين الحوكمة الجيدة وارتفاع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب؛
 - دراسة تأثير اعتماد المعايير الدولية IFRS على جودة الإفصاح مقارنة بالممارسات المحلية.
- 7- قائمة المراجع:**
- حسين عبد الجليل آل غزوي، وليد ناجي الحياي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، ليبيا، 2015، ص24.

- زغدار أحمد، سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، 2009-2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص84.
- سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، زرقون محمد، "الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)"، مجلة المؤسسة، المجلد 11، العدد الأول، 2022، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص159.
- سيد محمد، آليات الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد الأول، 2022، جامعة الجلفة، الجزائر، ص29.
- ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي - دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص98.
- عبد الرحيم قدومي، "الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 06، العدد 09، 2013، جامعة المسيلة، المسيلة، ص295.
- عز الدين عطية، أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحسين أداء الشركات المدرجة في سوق المال - حالة في الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2019، ص10.
- Brahim Ouabouch, Taoufiq Yahyaoui, Artificial Intelligence and Corporate Governance : A review of recent literature, International Journal of Strategic Management and Economic Studies, Vol 04, No 01, 2025, p54-55.
- Carl Magnus Magnusson, Daniel Blume, "Digitalization and Corporate Governance", OECD Corporate Governance Working Papers, No 26, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/296d219f-en>.
- Gokturk Kalkan , The impact of Artificial Intelligence on Corporate Governance, Journal of Corporate Finance Research/New Research, Vol 18, No 02, 2024, p22.

مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي – دراسة ميدانية-

- Hind Mansour AL- Balawi, The role of governance in raising the level of financial reports (Field Study 2023-2024), Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Vol 09, No 08, 2025, Arab Institute for Sciences and Research publishing, United States, p62.
- Murat Colak and Mert Savioglu, The effect of Corporate Governance on the Quality of Integrated Reporting and ESG Risk Ratings, Sustainability, Vol 17, No 11, 2025, p06.
- Shutong Liu, Research on the Impact of Corporate on the Quality of Accounting Disclosure, Financial Engineering and Risk Management, 2023, Vol 06, No 09, Clausius Scientific Press, Canada.

- موقع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي : www.oecd.org اطلع عليه يوم 2025/02/06 على الساعة 11:25.

- موقع مؤسسة التمويل الدولية www.ifc.org اطلع عليه يوم 2025/10/23، على الساعة 10:00.

- موقع مكتبة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية www.oecd-library.org اطلع عليه يوم 2025/10/23 على الساعة 11:15.